S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/190
14 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل التقرير المرفق الذي وجهه إليَّ، في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه المعلومات.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

180396 180396 96-06188

المرفق

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أتشرف بأن أحيل إليكم تقريري الأول عن أنشطتي بصفتي الممثل السامي المعني برصد تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وأعتزم أن أواصل تقديم التقارير إليكم في فترات منتظمة. وآمل أيضا بالمجيء إلى نيويورك للالتقاء بكم وبأعضاء مجلس الأمن، إذا رغبوا في ذلك، لإعطائكم تقييما عن الحالة، على أكمل وجه ممكن.

(توقيع) كارل بيلت

تذييل

تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة المرفوع الى الأمين العام للأمم المتحدة: (بروكسل، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦)

١ - مقدمة

١ - أيد مجلس الأمن، في قراره ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ترشيحي ممثلا ساميا لكي أتولى "رصد تنفيذ اتفاق السلام والعمل على حشد وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المعنية وكفالة التوجيه لها عند الاقتضاء" في مجال تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

٢ - كما طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي، وفقا للمرفق ١٠ من مرفقات اتفاق السلام والنتائج التي توصل إليها المؤتمر المعني بتنفيذ اتفاق السلام، المعقود في لندن، وبناء عليه، أقدم تقريري الأول.

٣ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تاريخ توقيع اتفاق السلام في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى بداية شهر آذار/مارس ١٩٩٦. وأعتزم تقديم التقارير على فترات منتظمة بشأن المستجدات في المجالات المذكورة أدناه.

٢ - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٤ - لكي أتمكن من الوفاء بالواجبات الموكولة إليّ، أنشأت مقرا في سراييفو وأمانة في بروكسل.

٥ - والمقر الكائن في سراييفو مسؤول عن تنسيق أنشطة التنفيذ المدنية على المستوى العملياتي في البوسنة، وعن الاتصال بسلطات البوسنة والهرسك وإدارة جميع اللجان المنشأة بموجب اتفاق السلام. وإذا توافرت الأموال اللازمة، فإنني أعتزم إنشاء مكتب في بانيا لوكا كي أكون قادرا على معالجة المستجدات في جمهورية صربسكا معالجة أفضل. ويرأس المقر في سراييفو النائب الأقدم، ويضم، بالإضافة إلى كبير الموظفين، وحدات مسؤولة عن الشؤون السياسية، ومنها شؤون الانتخابات والسياسة الاقتصادية والتعمير، والعلاقات مع الأمم المتحدة، والعلاقات مع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية بما فيها المسائل المتعلقة باللاجئين، والقضايا القانونية والعلاقات مع وسائط الإعلام.

٦ - أما الأمانة الكائنة في بروكسل، فهي مسؤولة عن الجوانب الدولية لتنفيذ السلام، ويرأسها حاليا مستشاري الأقـــدم، وتقيم الأمانة اتصـــالات على المستوى الاستراتيجي مع مقر كل من الوكالات المنفذة، كما تقيم اتصالات مع مختلف الحكومات والمنظمات الدولية التي طلب إليّ تقديم التقارير إليها والتنسيق معها. وتضم الأمانة في بروكسل وحدات نشطة للشؤون السياسية وتخطيط السياسات وكذلك للعلاقات مع منظمة حلف شمال الأطلسي ومقر القيادة العليا للدول المتحالفة في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، ستنشأ قريبا أقسام مستقلة لمعالجة مسائل الخلافة الإقليمية وخلافة الدول التي كان يعالجها في السابق المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وسأنشئ أيضا قسما قانونيا في بروكسل.

٧ - وكانت المشاكل العملية المترافقة مع إنشاء منظمة من الصفر مشاكل جمة. وقد تمكنت من الاستفادة من موارد ذلك المؤتمر الدولي خلال الأسابيع القليلة الأولى، وهي موارد يتعذر تحقيق المهمة من دونها.

٨ - ورغم الالتزام المقطوع في مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن، فإن الحكومات الممثلة في مجلسي التوجيهي لم تتمكن بعد من الاتفاق على أساس للتمويل لتغطية مصاريف الممثل السامي. ولم أتمكن من الشروع في العمليات إلا بفضل ما تلقيته من الاتحاد الأوروبي من دعم، وهو الدعم الذي استكمل فيما بعد بمنحة من الحكومة اليابانية. وآمـل أن يتفق أعضاء المجلس التوجيهي عاجـــلا على أساس للتمويل وأن يؤيدوا كذلك تقديراتي اللازمة للعمليات. وما لم يتم ذلك في القريب العاجل فسيتعذر عليّ القيام بالمهام الموكولة إليّ.

المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، والبعثة التابعة له

٩ - بانتهاء المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في ٣٠ كانون الثاني/يناير، تولى مكتبي في بروكسل، وفقا للنتائج التي توصل إليها مؤتمر تنفيذ السلام، المسؤولية عن العمل الذي اضطلع به حتى ذلك التاريخ المؤتمر الدولي المذكور آنفا بشأن خلافة الدول، والجماعات والأقليات الإثنية والقومية. وقد عينت السفير مارتين لوتز لمعالجة المسائل الإقليمية وعينت السير آرثر واطس بصفة مفاوض خاص بشأن مسائل خلافة الدول. وسيتابعان، مع فريقيهما، أعمال الأفرقة العاملة المعنية التابعة للمؤتمر الدولي الآنف الذكر.

١٠ - وأدى المؤتمر الدولي، في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، دورا مهما في البحث عن تسوية سلمية للصراعات في يوغوسلافيا السابقة. مهدت أعماله، من وجوه عدة، السبيل لاتفاق السلام الذي أبرم، في نهاية المطاف، في دايتون. وإننا مدينون بالعرفان للرؤساء المشاركين، وهم السيد سايروس فانس، واللورد ديفيد أووين، والسيد ثورفالد ستولتينبيرغ، وللأفرقة التي عملت بإمرتهم، نظير ما أدوه من أعمال. وأودعت محفوظات المؤتمر الدولي الآنف الذكر لدى الأمم المتحدة.

١١ - وعقب تعليق الجزاءات المفروضة على جمهورية صربسكا في ٢٧ شباط/فبراير، لم تعد لبعثة المؤتمر الدولي المذكور الموجودة على الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من ناحية، والبوسنة والهرسك، من ناحية أخرى، أية مهام رصد حدودية مباشرة يتعين الوفاء بها، وستنهى أعمالها في ١٩ آذار/مارس. ويمكن استخدام جزء من موظفي بعثة المؤتمر الدولي للقيام بمهمة جديدة، هي مساعدة بعثة المراقبة الجمركية الدولية على إنشاء إدارة جمركية للبوسنة والهرسك. فموظفو بعثة المؤتمر الدولي يمثلون هم موردا قيما ينبغي، إذا أمكن، توظيفه على نحو نافع في المنطقة.

المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام

١٢ - اجتمع لأول مرة، في بون، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، المجلس التوجيهي، الذي أنشأه مؤتمر لندن. ثم اجتمع في بروكسل في ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٥ آذار/مارس، وسيجتمع مرة أخرى في سراييفو في ٢٤ نيسان/ابريل. وقد أعطاني المجلس التوجيهي توجيها سياسيا مفيدا، وكان بمثابة منتدى لإجراء مناقشة على جانب من العمق لمسائل تتصل بإعادة البناء الاقتصادي وخلافة الدول والمسائل المتعلقة بالمنطقة الإقليمية. وتركز الاجتماع المعقود في ٥ آذار/مارس على إعادة البناء الاقتصادي، ومناقشة الأولويات والتمويل مع ممثلي الوكالات الدولية الأساسية المشتركة في عملية التعمير، بينما سيركز الاجتماع الذي سيعقد في نيسان/ابريل على مسائل الإعداد للانتخابات، بحضور الرئيس بالنيابة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسواه ممن سيحضرون.

١٣ - وبالإضافة إلى اجتماعات المجلس التوجيهي، عقدت اجتماعات اشتركت فيها الدول التي شهدت على توقيع اتفاق السلام. واشتركتُ شخصيا في هذه الاجتماعات. فالاجتماع الأول عُقد على مستوى المديرين السياسيين في سراييفو في ١٨ كانون الثاني/يناير. وعقد ثاني هذه الاجتماعات، الذي حضره رؤساء جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في روما في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير. وستعقد اجتماعات أخرى لمجموعة البلدان هذه لمناقشة الجوانب السياسية لتنفيذ اتفاق السلام.

٣ - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق عموما

١٤ - تُبذل جهودي الرامية إلى تنسيق الجوانب المختلفة للتنفيذ المدني على مستويين. ويُعنى المستوى الأول بالتخطيط وعملية اتخاذ القرارات السياسية، وتضطلع به الأمانة في بروكسل. ويُعنى المستوى الآخر بالتنفيذ الفوري للسياسات المتفق عليها، ويضطلع به المقر في سراييفو.

١٥ - وعقد، في مكتبي ببروكسل، في ١٧ كانون الثاني/يناير، أول اجتماع للوكالات التنفيذية الرئيسية لتقييم الخطط التي وضعتها مختلف الوكالات والمنظمات الدولية المشتركة في تنفيذ اتفاق السلام. واتفق

في ذلك الاجتماع على ضرورة إحكام التنسيق، ولا سيما في مجال رصد حقوق الإنسان والجهود الرامية للمساعدة على إعادة بناء الاقتصاد. وأخذت على عاتقي، بالتالي، مهمة إنشاء مركز التنسيق لحقوق الإنسان وأفرقة العمل الاقتصادية في بروكسل وسراييفو. وتقرر عقد الاجتماع المقبل للوكالات التنفيذية الرئيسية في ٢٧ آذار/مارس، وسيعقد اجتماع لاحق في منتصف شهر أيار/مايو.

١٦ - وكان مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قد وافق على وجوب عقد مؤتمر استعراضي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ لاستعراض المستجدات. وتقرر عقد هذا المؤتمر في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه في روما، وسيكون على جانب عظيم من الأهمية من زاوية تقدير حالة التنفيذ مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك. وإنني على اتصال بحكومة إيطاليا بشأن وضع الخطط لذلك المؤتمر.

١٧ - وقد تشاورت على نحو مستفيض مع ممثلي الحكومات والمنظمات. واجتمعت في برن، في ١٨ كانون الثاني/يناير، مع القائم بأعمال رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كما قدمت تقريرا إلى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. ومكتبي في بروكسل على اتصال وثيق بمجلس شمال المحيط الأطلسي.

التنسيق التنفيذي

١٨ - في البوسنة، كان قدر كبير من الجهد الأولي الذي بذلته موجها نحو إنشاء لجان التنسيق المختلفة المنصوص عليها في اتفاق السلام. وهذه اللجان أساسية لا لتنسيق مختلف جوانب جهد التنفيذ فحسب، بل للجمع أيضا بين الأطراف في مناقشات مباشرة بشأن مشاكلها المشتركة ومستقبلها المشترك.

١٩ - وتتألف اللجنة المؤقتة المشتركة من وفود يترأسها رؤساء الوزراء في حكومات البوسنة والهرسك، والاتحاد، وجمهورية صربسكا، وأرأسها أنا عادة. وهي تعالج المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام من الوجهتين السياسية والدستورية، وهي أيضا قناة رئيسية للمحادثات السياسية المباشرة المتعلقة بطائفة كبيرة من المسائل. وقد اجتمعت اللجنة في سراييفو في ٢٤ كانون الثاني/يناير، وفي بانيالوكا في ٢٧ شباط/فبراير. ومن المقرر أن تجتمع مرة أخرى في سراييفو في ١٦ آذار/مارس وفي موقع آخر بالبلد في ٢٨ آذار/مارس.

٢٠ - وقد اجتمعت اللجنة المدنية المشتركة بصفة منتظمة في مكتبي في سراييفو وتناولت طائفة كبيرة من المسائل. وهذه اللجنة، التي يرأسها عادة نائبي الأقدم، السفير مايكل شتاينر، تجمع بين ممثلي حكومات البوسنة والهرسك، والاتحاد، وجمهورية صربسكا، وأهم الوكالات المنفذة.

٢١ - وإنني أعتزم إنشاء لجان مدنية مشتركة على الصعيد الإقليمي في وقت قريب.

٢٢ - وقد نشطت بصورة خاصة اللجنة المدنية المشتركة المعنية بسراييفو، التي أنشأتها في ١٠ كانون الثاني/يناير كهيئة فرعية تابعة للجنة المدنية المشتركة الرئيسية، وهي لجنة تتألف من ممثلين للاتحاد، وممثلين لمدينة سراييفو، وثلاثة ممثلين للسكان الصرب المحليين في المناطق التي حولت إلى الاتحاد. وقد أنشأت هذه اللجنة عددا من الأفرقة العاملة للمساعدة على إعادة توحيد مدينة سراييفو.

٢٣ - وبالإضافة إلى اللجان التي نص عليها اتفاق السلام، يضطلع أيضا مقري في سراييفو بالمسؤولية عن تنظيم اجتماعات دورية لفرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان وفرقة العمل الاقتصادية لسراييفو.

٢٤ - كما يعقد مكتبي في سراييفو اجتماعات منتظمة متواترة مع الممثل الخاص للأمين العام، ومفوض قوة الشرطة الدولية، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمبعوث الخاص لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

لجان اتفاق السلام

٢٥ - ما برح مكتبي يتعاون بنشاط مع الأطراف من أجل الإعداد لإنشاء اللجان المنصوص عليها في مرفقات اتفاق السلام. وقد فرغت جميع الأطراف الآن من تسمية ممثليها في غرفة حقوق الإنسان التابعة للجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية باللاجئين والمشردين، واللجنة المعنية بالشركات العامة. ووفقا لاتفاق السلام، كان من المفروض أن تتم الترشيحات قبـــــل ١٤ آذار/مارس، ولكن اتفاق روما قدم هذا الموعد إلى ١ آذار/مارس. وما زال على الجانب الممثل للاتحاد أن يسمي ممثليه في لجنة المحافظة على الآثار الوطنية.

٢٦ - ويقع قدر كبير من المسؤولية عن بدء عمل هذه اللجان على المنظمات الدولية التي طـُلب إليها تسمية رؤساء لها وأعضاء دوليين فيها. ومن المرجح أن يطلب إلى مؤتمر تنفيذ السلام أن يعالج مسألة تمويل هذه اللجان التي لا يتوفر لها أي اعتماد.

توحيد سراييفو

٢٧ - منذ البداية، كرّس مكتبي قدرا كبيرا من الجهد لضمان سلاسة انتقال السلطة من جمهورية صربسكا إلى الاتحاد في ضواحي سراييفو وتهيئة الظروف التي تسمح ببقاء أكبر عدد ممكن من السكان في المدينة المعاد توحيدها.

٢٨ - وبالرغم من انطواء اتفاق السلام على أحكام تفصيلية بشأن الفصل بين القوات العسكرية وتحويل الأراضي، لم توضع أي أحكام من هذا القبيل بشأن نقل السلطة المدنية وسلطة الشرطة. وترتب على ذلك ضرورة قيام اللجنة المدنية المشتركة المعنية بسراييفو بوضع ترتيبات انتقالية لضمان نقل السلطة المدنية بصورة سلمية منظمة.

٢٩ - وبموجب الترتيبات الانتقالية، يسمح للسلطات المدنية القائمة خلال الفترة من ي + ٤٥ إلى ي + ٩٠ في المناطق التي ستنتقل فيها السلطة إلى الاتحاد بالعمل للمساعدة على الاعداد للتحول، شريطة ألا تتصرف تلك السلطات بأسلوب غير متسق مع دستور الاتحاد. وقد وضع بيان مشترك صادر عن قائد التنفيذ وعني في ٤ شباط/فبراير، مبادئ نقل سلطة الشرطة، تحت رقابة قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، إلى قوة شرطة موحدة وفقا لدستور الاتحاد. وتم الاتفاق على أن يعبر تكوين قوة الشرطة هذه عن التكوين الإثني لهذه المناطق وفقا لتعداد عام ١٩٩١.

٣٠ - وفي إطار اللجنة المدنية المشتركة المعنية بسراييفو، وبالاتصال المباشر مع الأطراف، وضعت مجموعة مترابطة من التدابير السياسية والتدابير الأخرى التي توفر أساسا سليما لإعادة توحيد سراييفو بوصفها مدينة مفتوحة موحدة ديمقراطية متعددة الإثنيات. وتنص هذه التدابير على توفير الأمن للسكان الصرب المحليين، وتكافؤ المعاملة، وتوفير فرصة كاملة للصرب للاشتراك في حكومة مدينة سراييفو. ويتخذ هذا الاشتراك شكل الحكم الذاتي المحلي على مستوى البلديات، عن طريق قيامهم بإدارة شؤون مدارسهم ونظم الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم والاستخدام الملائم للأبجدية السيريلية. كما تشمل التدابير الحق في حرية الانتقال وعودة اللاجئين والمشردين بصورة طوعية تدريجية، منظمة. وكان العمل الذي تضطلع به اللجنة المدنية المشتركة المعنية بسراييفو بمثابة أساس لبيان روما بشأن سراييفو، الصادر في ١٨ شباط/فبراير الذي حظي بتأييد الزعماء السياسيين الرئيسيين في البوسنة والهرسك - سواء الاتحاد أو جمهورية صربسكا - وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٣١ - واتفق أعضاء اللجنة المدنية المشتركة المعنية بسراييفو على مواصلتها العمل بوصفها هيئة استشارية وتنسيقية لجميع المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام في سراييفو.

٣٢ - ومع التحول التدريجي الجاري في السلطة حاليا، فإن من دواعي قلقي البالغ أن عددا كبيرا من الصرب قد اختار مغادرة سراييفو. وأسباب ذلك كثيرة. فالجروح التي خلفتها حرب مريرة ووحشية دامت ٤٢ شهرا لا يمكن أن تلتئم في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر. وفي رأيي أيضا أنه كان ينبغي على السلطات البوسنية أن تتخذ تدابير سياسية أشد لكسب ثقة الصرب في التزامها بتعددية الإثنيات لسراييفو والبوسنة، وتشجيع الصرب على البقاء. كما صدرت تصريحات غير مسؤولة عن شخصيات رئيسية في جمهورية صربسكا، تنادي بتقسيم البلد إثنيا. كما تعمقت مخاوف الصرب بفعل أحداث الأسابيع السابقة على عملية انتقال السلطة وفي بدايتها، وأدت تلك الأحداث إلى تسارع خروجهم.

٣٣ - وسيواصل الفريق الذي أرأسه العمل على تهيئة أفضل الظروف الممكنة كي تكون سراييفو الموحدة المتعددة الإثنيات عاصمة للبوسنة المعاد توحيدها المتعددة الإثنيات. وإننا نحث السلطات البوسنية على أن تفعل ما بوسعها لتشجيع من فروا من سراييفو على العودة إليها. وإننا نواصل المناقشات بشأن مستقبل الوضع الدستوري لسراييفو في إطار أحكام دستور الاتحاد.

إعادة بناء الاقتصاد

٣٤ - إن الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك بالغة الصعوبة؛ إذ يعتمد ٨٠ في المائة من السكان اعتمادا جزئيا، على الأقل، على المعونة الغذائية الإنسانية. وانخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في السنة إلى نحو ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقابل نحو ٩٠٠ ١ دولار في عام ١٩٩٠. وتبلغ نسبة الناتج الصناعي الآن ٥ في المائة من الناتج الصناعي في عام ١٩٩٠، بينما تقل نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية عن ١٠ في المائة من المستوى المحقق قبل الحرب.

٣٥ - ومن البديهي أن الانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد في الأجل الطويل هما شرطان أساسيان للاستقرار السياسي والسلم. وبالرغم من أن المسؤولية عن ذلك تقع أساسا على عاتق حكومتي الاتحاد وجمهورية صربسكا، فإن دور المجتمع الدولي سيكون عاملا حاسما في إدارة عجلة عملية إعادة بناء الاقتصاد خلال عام ١٩٩٦ والسنوات التالية.

٣٦ - وإنني أعلّق أهمية كبيرة على حدوث بداية مبكرة ومقنعة للانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد. وهذا سيكون أفضل أسلوب يمكن أن يقلل كثيرا من اعتماد السكان على المعونة الإنسانية وأن يظهر، قبل الانتخابات، أن الالتزام والتعاون يمكن أن يحققا فوائد ملموسة. كما أن عملية إعادة بناء الاقتصاد تمثّل إحدى أفعل الوسائل المتاحة لنا للتأثير في عملية إعادة توحيد البلد، التي تشكّل عودة اللاجئين والمشردين جزءا أساسيا فيها. ولذلك، فإن لها أهمية سياسية كبيرة وسيكون من المهم أن نكفل أن تكون إعادة التكامل الاقتصادي بين الكيانين ضمن الأهداف الأساسية لنسبة من المشاريع.

٣٧ - وقد رتبت لتنسيق جهود إعادة البناء الاقتصادي، سواء داخل البوسنة أو على الصعيد الدولي. وعقدت في مكتبي في بروكسل، يومي ١٣ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس، اجتماعات لوكالات التنفيذ الاقتصادي - وهي: البنك الدولي، واللجنة الأوروبية، والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وفريق الإدارة الدولية - وذلك لمناقشة الأولويات والخطط، مع التركيز بصفة خاصة على ضرورة البدء مبكرا في جهود إعادة البناء. وستستمر هذه الاجتماعات بصفة منتظمة، حيث من المقرر عقد الاجتماع المقبل في ٢٦ آذار/مارس.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تعقد في مكتبي في سراييفو اجتماعات أسبوعية منتظمة بين الوكالات ذاتها لتنسيق الجوانب التنفيذية التي تنطوي عليها إعادة بناء الاقتصاد، وكذلك لمناقشة السياسة الاقتصادية والتدابير الأخرى الموصى بإنجازها بالاشتراك بين سلطات الاتحاد وجمهورية صربسكا. كما قام البنك الدولي واللجنة الأوروبية بتنظيم فرق عمل قطاعية تجتمع بانتظام، مهمتها كفالة وجود تنسيق فعال بين جهود المانحين الثنائيين العديدين.

٣٩ - ويساورني قلق متزايد إزاء احتمال عدم ورود أموال تكفي حتى لدعم أكثر البرامج تواضعا بما يسمح للاقتصاد بالانطلاق. وإنني أحث جميع البلدان الملتزمة باستعادة السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك، وفي جميع أنحاء هذه المنطقة الهامة، على أن تسهم إسهاما كاملا في برامج إعادة البناء الضرورية.

٤٠ - وسيمثّل المؤتمر الوزاري للمانحين، المقرر عقده في بروكسل يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل تحت رعاية اللجنة الأوروبية والبنك الدولي، خطوة حاسمة لتوفير التمويل الكافي. وسيلزم تأكيد التعهدات التي قطعت في أثناء الاجتماع المعقود في كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن الالتزام بأموال جديدة تكفي لتمويل البرامج المعتزم تنفيذها في خلال السنوات القليلة المقبلة.

٤١ - وينبغي لجهودنا المبذولة لمساعدة الاقتصادات على التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، وللبدء في مهمة إعادة البناء الطويلة للغاية، أن توجه نحو احتياجات الهياكل الأساسية في مجالات الطاقة والكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووصلات الطرق والسكك الحديدية. ومن شأن هذه الجهود أن تسهم بالتالي، أيضا، في إعادة بناء الإسكان، الذي يمثل عنصرا مهما لتمكين أعداد كبيرة من اللاجئين من العودة إلى ديارهم. كما أنني أعلّق أهمية خاصة على المشاريع التي تسهم في تحقيق التعاون بين الاتحاد وجمهورية صربسكا. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى استمرار المساعدة الإنسانية، وكذلك إلى بذل جهد متوسط الأجل لإعادة بناء اقتصاد يكون قادرا على البقاء لصالح البلد بأسره.

٤٢ - وقد أوضحت للأطراف أنهم يتحملون مسؤولية الاضطلاع بأهم دور في إعادة بناء اقتصاد بلدهم. وتقع على عاتقهم مهمة وضع إطار اقتصادي كلي مستقر سليم، وهي المهمة التي بدونها لا يمكن أن تنجح جهودنا على الإطلاق. وقد أحرز تقدم في هذا المجال، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وفي إطار اللجنة المؤقتة المشتركة، بدئ في مباحثات بشأن اتخاذ ترتيبات نقدية مشتركة وأنظمة جمركية موحدة. ومن المهم للغاية أن يسمح بحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين الاتحاد وجمهورية صربسكا وفقا لاتفاق السلام.

٤٣ - وتدفق معونة المجتمع الدولي المخصصة لإعادة البناء يتوقف على استعداد الأطراف للالتزام بشروط اتفاق السلام ويرتبط به. وإنني أعتزم أن أرصد ذلك الالتزام عن كثب، وسأجري قبل انعقاد مؤتمر استعراض تنفيذ السلام في حزيران/يونيه تقييما لمدى تقيد مختلف الأطراف بأحكام ذلك الاتفاق.

٤٤ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٢٢ (١٩٩٥)، فإنني مخول سلطة إبلاغ مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، إذا ما "قصرت كثيرا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو سلطات الصرب البوسنيين عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام". ومن شأن هذا الإبلاغ أن يؤدي تلقائيا إلى إعادة فرض الجزاءات المعلقة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا ما لم يقرر مجلس الأمن غير ذلك. وبالرغم من أن هذا الإجراء سوف تكون له عواقب وخيمة على إعادة توحيد البوسنة والهرسك، فإنني سأستخدم هذه

السلطات إذا رأيت ضرورة لذلك. وأود أن أشير إلى أنه لا يوجد حكم مماثل لذلك الحكم في حالة تقصير الاتحاد أو جمهورية كرواتيا عن الوفاء بالتزاماتهما المقررة بموجب اتفاق السلام.

إزالة الألغام

٤٥ - تمثل هذه المسألة أولوية ملحة. فهناك ما يقدر بـ ٣ ملايين لغم أرضي لم تتم إزالته في البوسنة والهرسك. لذا، فإن إزالة هذه الألغام بالكامل عمل سيستغرق سنوات عديدة. أما في المستقبل القريب، فإن الحاجة الى بدء مشاريع التأهيل، وتيسير عودة اللاجئين والمشردين ووصول جميع الموظفين الدوليين الذين سيلزمون للعمل في المناطق المتضررة من الحرب، هي أسباب ملحة تحمل على اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة الألغام.

٤٦ - وقد عقد مكتبي في بروكسل يوم ١٦ شباط/فبراير، الاجتماع التنسيقي الأول بشأن إزالة الألغام، الذي اشتركت فيه جميع المنظمات الدولية المهتمة الرئيسية. واعترف الحاضرون بأنه لن يتم إنجاز الشيء الكثير من زاوية التنفيذ المادي ما لم يتم فورا وضع نهج تنسيقي وإنشاء الهياكل الإدارية الملائمة.

٤٧ - وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ مركز العمل المتعلق بالألغام من أجل البوسنة، ليُعنى بالاضطلاع بالتنسيق التنفيذي لجميع العمليات والمشاريع المتصلة بإزالة الألغام. واتفق على أن يكون ذلك عملية إرشادية تضطلع بها الأمم المتحدة. واتفق كذلك على إنشاء فريق معني بالسياسات في إطار اللجنة المدنية المشتركة، يرأسه مكتبي، يعنى بالاتصالات اللازم إجراؤها مع الكيانات والمنظمات الدولية والجهات المانحة الرئيسية لتحديد أولويات المشاريع. وقد أنشأت اللجنة المشتركة ذلك الفريق في ٢٨ شباط/فبراير، وعندئذ أقرت الكيانات الولاية. وعقد الاجتماع الأول للفريق في ٦ آذار/مارس، ويتوقع أن يبدأ مركز العمل المتعلق بالألغام عمله بحلول منتصف آذار/مارس.

الانتخابات، والاتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٤٨ - إن إجراء انتخابات حرة نزيهة ديمقراطية هو عنصر أساسي من عناصر اتفاق السلام. فهي هامة لا لمجرد أنها تسمح لشعوب البوسنة والهرسك باختيار قادتها اختيارا حرا، بل لأنها أيضا تمهد الطريق لإنشاء المؤسسات المشتركة التي نص عليها اتفاق السلام.

٤٩ - وقد طُلب الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اعتماد ووضع برنامج للانتخابات، ويجري الاتصال بين مكتبي وتلك المنظمة عن طريق ثلاث آليات. الأولى هي عضوية رئيس بعثة المنظمة في اللجنة المدنية المشتركة. والثانية، هي تمثيلي في اللجنة المؤقتة للانتخابات. والثالثة هي اتصالي المنتظم بالقائم بأعمال رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥٠ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أنشأت بعثة المنظمة في البوسنة والهرسك اللجنة المؤقتة للانتخابات، التي نص عليها اتفاق السلام. وقد مضت هذه اللجنة في معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بالانتخابات، على الرغم من مرور فترة رفضت فيها جمهورية صربسكا الاشتراك في أعمالها رفضا تاما.

٥١ - ووفقا لاتفاق السلام، ينبغي إجراء انتخابات أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك الثلاثية، ومجلس نواب البوسنة والهرسك، ومجلس نواب الاتحاد، ومجلس رئاسة الاتحاد والجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا فيما بين ١٤ حزيران/يونيه و ١٤ أيلول/سبتمبر.

٥٢ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، توصلت اللجنة المؤقتة للانتخابات الى اتفاق بشأن القواعد والأنظمة الأساسية المتصلة بالإعداد للانتخابات وبإجرائها. وقد اعتمدتها جميع الأطراف الآن، وسيجرى تطويرها على نحو أكثر تفصيلا في الأسابيع المقبلة. وأعلن أيضا أن الانتخابات على صعيدي الكانتونات والبلديات ستجرى وفقا للقواعد ذاتها المتبعة في الانتخابات الوطنية والانتخابات الخاصة بالكيان.

٥٣ - وستكون الخطوة الرئيسية التالية في الإعداد للانتخابات هي القيام في ٣١ آذار/مارس، بنشر قائمة المقترعين المؤقتة، على أساس التعداد الذي أجري عام ١٩٩١، لجميع الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام على الصعيدين المحلي والوطني. وستتاح لجميع مواطني البوسنة والهرسك، المقيمين داخل البلد أو خارجه فرصة للتحقق مما إذا كانت أسماؤهم مدونة في قائمة المقترعين المؤقتة. ولا حاجة بالناخب الى اتخاذ أي إجراء إذا ورد اسمه بشكل صحيح في البلدية التي يحق له التصويت فيها وينوي التصويت فيها شخصيا.

٥٤ - وستخصص فترة يمكن فيها للأفراد التقدم بطلبات لأمور عدة، منها التصويت عن طريق الاقتراح غيابيا في البلدية التي سجلوا فيها في عام ١٩٩١ أو ممارسة حق التصويت في بلدية مختلفة أو كيان مختلف عما سجل فيه في عام ١٩٩١. وستنظر اللجنة المؤقتة المعنية بالانتخابات في هذه الطلبات وفقا لمعايير سيعلن عنها عند نشر قائمة المقترعين المؤقتة. وفي نهاية هذه الفترة، ستنشر قائمة المقترعين الرسمية.

٥٥ - وبرنامج الانتخابات المقرر إجراؤها في البوسنة والهرسك طموح للغاية. إذ يجب في خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وضع الإجراءات لإتاحة تقديم العدد الكبير المتوقع من الطلبات فيما يتعلق بالتصويب الغيابي أو التسجيل مجددا في بلديات أخرى.

وسائط الإعلام الحر والمستقل

٥٦ - إذا ما أريد لأي انتخابات أن تكون حرة ونزيهة، وجب تمتع جميع الأحزاب المسجلة بالقدرة على الوصول المتكافئ الى وسائط الإعلام، ولا سيما الإذاعة والتليفزيون، قبل الحملة الانتخابية وفي خلالها. إلا أن مثل هذه القدرة غير متوافرة حاليا بالنسبة لصحافة كل من الاتحاد أو جمهورية صربسكا. ويسعى مكتبي

في سراييفو وبروكسل، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجلس أوروبا، واللجنة الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان الإعلام، سعيا ناشطا جدا الى تحسين هذه الحالة. وقد أنشئ في إطار اللجنة المدنية المشتركة في سراييفو فريق عامل معني بوسائط الإعلام الحر، كما سيعقد مكتبي في بروكسل اجتماع مائدة مستديرة في ١٢ آذار/مارس لمناقشة أفضل السبل لتشجيع تنمية وسائط الإعلام المستقلة حقا في البوسنة والهرسك ولتنسيق عمل الوكالات والمنظمات المشاركة في تعزيز وسائط الإعلام الحرة.

حقوق الإنسان

٥٧ - لا يمكن ضمان السلام دون كفالة حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع مواطني البوسنة والهرسك. ولذلك جعلت هذا واحدا من أولويات عملي.

٥٨ - وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، عين القائم بأعمال رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السيدة غريت هاللر أمينة للمظالم المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أذكر، بالارتياح أن هناك عملية استشارية واسعة النطاق قادها مجلس أوروبا فيما يتعلق بإنشاء غرفة حقوق الإنسان؛ وإنني أناشد الأطراف والمجتمع الدولي توفير التمويل الكافي لهذه الغرفة. وستُنشأ غرقة حقوق الإنسان وفقا للمواعيد المحددة في اتفاق السلام.

٥٩ - وعقب النتائج التي خلص اليها مؤتمر لندن لتنفيذ السلام، أنشأت فرقة عمل لحقوق الإنسان في كل من بروكسل وسراييفو تيسيرا لتبادل المعلومات فيما بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان حقوق الإنسان. وقد عقد اجتماع أول بين هذه المنظمات والوكالات الدولية في بروكسل في ٢٦ كانون الثاني/يناير. ووافق المجتمعون على إناطة دور التسنيق المحوري في هذا المجال بمكتب الممثل السامي.

٦٠ - ولتنسيق أنشطة الرصد اليومي لحقوق الإنسان وتقييم تطور حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، يسرني أن أعلن أن تنفيذ الخطط جار حاليا لإنشاء مركز التنسيق في مجال حقوق الإنسان.

٦١ - إنني مرتاح لإحراز قدر كبير من التقدم في وضع آليات فعالة للتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الحكومية الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وبعثة الجماعة الأوروبية للرصد، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، وخبير الأمم المتحدة المعني بالمفقودين، وأنا أتوقع استمرار هذا التعاون.

٦٢ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، التقيت في سراييفو بممثلين عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ووافقت على طبيعة الروابط التي ستنشأ بيننا في المستقبل. وفي حين سيحترم مكتب الممثل السامي نزاهة المحكمة واستقلالها بالكامل، فإنه سيدعم بالكامل، في حدود إمكاناته وولايته، العمل الهام الذي تؤديه المحكمة.

٦٣ - وقد شجعت كلا من الاتحاد وجمهورية صربسكا على اعتماد قوانين عفو تشمل جميع الجرائم باستثناء جرائم الحرب حسبما عرّفتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الجرائم غير المتصلة بالصراع. فمن شأن قوانين مثل هذه أن تساعد على تحقيق المصالحة حرية التنقل. وقد اعتمد الاتحاد فعلا قانونا مثل هذا، في حين لا تزال جمهورية صربسكا في طور اعتماد قانون مماثل.

٦٤ - واتفق في اجتماع روما المعقود في ١٨ شباط/فبراير على إمكان اعتقال واحتجاز أشخاص بخلاف من سبق للمحكمة الدولية أن أدانتهم، بتهمة ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولية شريطة ألا يتم ذلك إلا بما سبق صدوره من أوامر أو مذكرات أو قرارات اتهام نظرت فيها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة واعتبرتها متفقة والمعايير القانونية الدولية. وستوضع إجراءات تمكّن المحكمة من اتخاذ قرار سريع، وتصبح نافذة فور اتخاذ إجراءات من هذا القبيل.

٦٥ - ويجب على الأطراف أن تلزم نفسها قولا وفعلا، بأعلى مستوى من حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا. وإنني أحثها فورا على أن تكفل لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها حرية التنقل والإقامة، والحق في التمتع بإجراءات قضائية عادلة، وعدم الخضوع لأي شكل من أشكال التمييز، إن الامتثال للحقوق والحريات التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها أمر ضروري لتحقيق سلام دائم في البوسنة والهرسك.

حرية التنقل

٦٦ - تعتبر حرية التنقل عبر كامل أراضي البوسنة والهرسك جزءا أساسيا من اتفاق السلام. وهي ذات أهمية خاصة لإقامة التعاون بين الاتحاد وجمهورية سربسكا، وعودة اللاجئين والمشردين، والقيام بحملات انتخابية.

٦٧ - وقد أيد مكتبي تأييدا راسخا المبدأ الذي ينص عليه اتفاق السلام ويقضي بألا يقيم الاتحاد أو جمهورية سربسكا أي مراكز للمراقبة على الحدود بين الكيانين. وتصرفت بحسم، بمعاونة قائد القوة المكلفة بالتنفيذ ومفوض قوة الشرطة الدولية، ضد أي محاولة لمنع حرية التنقل بين الكيانين.

اللاجئون والمشردون

٦٨ - هناك عنصر رئيسي آخر في اتفاق السلام هو حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم. وتمكين اللاجئين من العودة هو أمر هام لعدد كبير من الأسباب، من بينها تهيئة الظروف التي ستجعل بالإمكان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٦٩ - وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالدور القيادي في تنفيذ المرفق ٧، ويُدعم مكتبي بفعالية جهود هذه الوكالة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عقد المفوض السامي اجتماعا في جنيف للفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية التابع للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا لمناقشة التخطيط الاستراتيجي الأولي للعودة وإعادة التوطين، في حين جرت مناقشة خطة عمليات أكثر تفصيلا لتنفيذ المرفق ٧ لاتفاق السلام في اجتماع عمل رفيع المستوى عقد في أوسلو في ٨ آذار/مارس.

٧٠ - وترتبط قضية عودة المشردين واللاجئين ارتباطا وثيقا بتنفيذ الجوانب الأخرى لاتفاق السلام. وفي تقديري أن نسبة كبيرة من المشردين واللاجئين ستعود طوعيا إذا وجدت فعلا بيئة مأمونة وآمنة، وإذا أتيح المأوى اللائق والخدمات الأساسية أو كان من المحتمل أن يتاحا في وقت قريب. وتوجد لذلك صلة واضحة للغاية بين عودة اللاجئين وحرية الحركة والإصلاح الاقتصادي.

٧١ - واقترحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة على مراحل لعودة اللاجئين من البلدان المجاورة والمضيفة الأخرى تنص على ثلاث فئات من التحركات. أولا، تحرك اللاجئين إلى مناطق ديارهم الأصلية حيث يشكلون الأغلبية الآن. وستكون هذه من حيث المبدأ أسهل التحركات من حيث التنفيذ، شريطة أن يكون الإيواء اللائق متوافرا أو من الممكن توفيره بسرعة، وشريطة القيام على وجه السرعة بتحسين القدرة على الاستيعاب. وثانيا، إعادة توطين اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة إلى مناطق ديارهم السابقة، حيث سيصبحون فيها أقلية الآن، ومن ثم فهم يرغبون في الانتقال إلى مناطق جديدة داخل الكيان الذي سيشكلون فيه الأغلبية. والفئة الثالثة، والأكثر صعوبة، هي إعادة توطين اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية حيث تُشكل مجموعتهم العرقية أقلية الآن.

٧٢ - وهذه العودة على مراحل قد يتسنى تنفيذها على مدى فترة سنتين شريطة الوفاء بالشروط المشار إليها أعلاه على مدار الفترة. ومع تعرض أكثر من ٦٠ في المائة من جميع الوحدات السكنية لبعض الأضرار، في حين دمر بالكامل نحو ١٨ في المائة، فإن جهود الانعاش الاقتصادي والإصلاح والتعمير ستكون حاسمة. وبالنسبة للفئة الثالثة للعودة كما اقترحتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن توافر مناخ من الأمن واحترام حقوق الإنسان إلى ما بعد الفترة الزمنية التي تغطيها ولاية القوة المكلفة بالتنفيذ يُعتبر أمرا لا غنى عنه.

٧٣ - وفيما يتعلق بإنشاء لجنة للمشردين واللاجئين، اقترحت أن تضطلع منظمة الهجرة الدولية بدور الوسيط من الآن وحتى الاجتماع الأول للجنة. وستتولى المنظمة الدولية للهجرة إعداد وثيقة عمل تُدرس فيها المقترحات المتعلقة بالجوانب العملية والقانونية لعمل اللجنة. وآمل أن تبدأ اللجنة عملها في البوسنة في موعد لا يتجاوز ١٤ آذار/مارس. وقد عُقد اجتماع أول في جنيف في ١٧ شباط/فبراير، وشارك فيه موظفون من مكتبي.

أسرى الحرب

٧٤ - يُعتبر إطلاق سراح جميع أسرى الحرب جزءا هاما من اتفاق السلام. وقد شعرت بقلق شديد إزاء عدم رغبة الطرفين في الامتثال الكامل لالتزاماتهما. ولا يزال الأسرى محتجزين ولاتزال عائلاتهم في انتظار تلقي معلومات عنهم. ويتعين أن يمتثل الطرفان بصفة عاجلة لالتزاماتهما المنصوص عليها في اتفاق السلام. وأرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يكون على استعداد للنظر في نتائج عدم وفاء الطرفين بما عليهما من التزامات بموجب اتفاق السلام فيما يتعلق بهذا الجانب الهام.

المفقودون

٧٥ - أنشئ، بالتشاور مع الطرفين، فريق عامل معني بالمفقودين، برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وعقد الفريق اجتماعه الأول في المكتب التابع لي في سراييفو في ١ آذار/مارس. وإني أعلق أهمية كبيرة على جهود الفريق.

٧٦ - كما أنشئ بالتنسيق الوثيق مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، فريق عامل معني بالمفقودين والكشف عن الجثث. فمن الضروري تنسيق الأنشطة المختلفة المتعلقة بعدد كبير جدا من مواقع المقابر الجماعية غير المحددة. وقد عقد الفريق العامل اجتماعا استهلاليا في بروكسل في ٢٢ شباط/فبراير ثم أعلن إنشاؤه رسميا في ١ آذار/مارس.

قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة

٧٧ - عند تنفيذ المرفق ١١، عملت بصورة وثيقة ومستمرة مع الممثل الخاص للأمين العام ومفوض قوة الشرطة الدولية. وقد شاركت قوة الشرطة الدولية بنشاط في كل مستوى من عملية اللجنة الاستشارية المشتركة منذ مستهل أعمالها، وكان دورها حاسما وفعالا. ولا يزال تعزيز قوة الشرطة الدولية مستمرا. وينصب اهتمامي ليس فحسب على وصول الأعداد المطلوبة في البوسنة والهرسك في الوقت المحدد، بل أيضا على أن يكون مراقبو الشرطة الملحقون بقوة الشرطة الدولية على المستوى اللازم للاضطلاع بمهام شاقة للغاية.

٧٨ - وقد أيدت بقوة حق قوة الشرطة الدولية في الوصول الفوري والكامل إلى الأسرى. وامتثل الطرفان ببطء وبطريقة منقوصة. وعلى سبيل المثال، استغرق الأمر ثمانية أيام بالنسبة لسلطات الاتحاد لكي تسمح

بالوصول إلى أحد جنرالات جمهورية سربسكا ومحتجزين آخرين بشبهة ارتكاب جرائم حرب، واستغرق الأمر ١٥ يوما بالنسبة لجمهورية سربسكا للسماح بالوصول إلى صحفي بوسني تحتجزه السلطات العسكرية بشبهة التجسس. وعولج عدد من الحالات الأخرى على كلا الجانبين بطريقة غير مرضية أيضا.

تحقيق الاستقرار الإقليمي

٧٩ - قبلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الطلب الموجه إليها في الاتفاق وهو أن تقدم يد المساعدة للمفاوضات الجارية تحت إشرافها بشأن تدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي. وليست لي علاقة مباشرة بهذه المفاوضات. غير أنني اتفق مع الرأي القائل بأنه يتعين نجاح تحقيق الاستقرار وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي بغية تعزيز السلام.

٨٠ - وخلال الشهرين الماضيين، بدأت المفاوضات وفقا للالتزامات التي تعهد بها الطرفان. وفي ٥ كانون الثاني/يناير اتـُفق على بروتوكول بشأن تبادل ضباط الاتصال. وانتهت المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن بالتوصل إلى اتفاق في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وبدأت المفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وفي جميع هذه المحافل، وبالرغم من فترة رفضت فيها جمهورية سربسكا رفضا تاما الاشتراك في أعمالها، فإن المفاوضات المتعلقة بتنفيذ التدابير المتفق عليها مستمرة. وخلال شهر آذار/مارس سيكون من اللازم، على الأرجح، تقييم امتثال الطرفين لالتزاماتهما.

الحدود فيما بين الكيانين وقضية منطقة بركو

٨١ - ورد في اتفاق السلام حكم يقضي بإدخال تغييرات طفيفة على خط الحدود فيما بين الكيانين بالتراضي وكذلك بالتشاور مع قائد القوة المكلفة بالتنفيذ. وثمة لجنة فرعية تابعة للجنة العسكرية المشتركة تتناول هذه القضايا، وقد عقدت حتى الآن تسعة اجتماعات. ومن المهم تصنيف المخالفات المحلية بطريقة تؤدي إلى تلافي الاحتكاك في المستقبل.

٨٢ - وقد ترك اتفاق السلام قضية منطقة بلدة بركو وما حولها بدون حل. إذ يتعين حلها من خلال عملية تحكيم ملزم تجرى في أثناء هذه السنة، مع قيام الطرفين بتسمية ثلاثة مـُحكـّمين قبل ١٤ حزيران/يونيه. ويتعين أن يصدر قرارهم، الذي سيكون نهائيا وملزما والتزم الطرفان بتنفيذه بدون تأخير، قبل ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

٨٣ - واتفاق السلام يربط التحكيم الملزم بـ "الجزء المتنازع عليه من خط الحدود فيما بين الكيانين في منطقة بركو المشار إليها في الخريطة المرفقة بالتذييل". وقد أبلغت بأنه لا توجد أي خريطة من هذا القبيل، وعند زيارتي للمنطقة في ٢٩ شباط/فبراير عرض علي الطرفان وجهات نظرهما بشأن المناطق التي يتعين أن تكون موضوعا للتحكيم، وهي وجهات نظر تتباين تباينا واسعا.

٨٤ - وسأوصي الطرفين بأن يقوما بتسمية محكميها قبل الموعد المحدد وهو ١٤ حزيران/يونيه، وأن يسعيا كذلك إلى الاتفاق على المحكم الثالث.

دستور البوسنة والهرسك

٨٥ - دخل الدستور الجديد في البوسنة والهرسك حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهو يوم توقيع اتفاق السلام في باريس. وعلى الكيانين التزام بتعديل دستوريهما لكفالة توافقهما مع هذا الدستور في غضون ثلاثة شهور من بدء سريانه، أي في موعد غايته ١٤ آذار/مارس. وفي اجتماع اللجنة المؤقتة المشتركة في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أكد الطرفان أنهما يعتزمان إجراء التغييرات اللازمة. وفي الاجتماع اللاحق للجنة المؤقتة المشتركة في ٢٧ شباط/فبراير، تعهد الطرفان بأن يُقدما إلى مكتبي في موعد لا يتجاوز ٩ آذار/مارس مقترحاتهما لتعديل دستوريهما، ولكنهما لم يفعلا ذلك حتى الآن.

قضايا الاتحاد

٨٦ - بالرغم من أن الاتحاد لا يمثل هدفا لاتفاق السلام، فإنه يعتبر لبنة لا غنى عنها لنجاح تنفيذه. وقد قام موظفو مكتبي في سراييفو بتكريس وقت طويل وجهد كبير للحفاظ عليه وتعزيزه. ولم يذهب هذا العمل سدى وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يتعين توطيده. فقد تحقق قدر من التقدم في تنفيذ اتفاق الاتحاد المبرم في دايتون يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقام مكتبي بتيسير تشكيل حكومتين منفصلتين للاتحاد وللبوسنة والهرسك في حوار وثيق مع كل من الشريكين في الاتحاد. وتم إنشاء الحكومتين في نهاية كانون الثاني/يناير، وإن يكن بعد تأخير دام ١٠ أيام. ولما يتم بعد تنفيذ الأجزاء الأخرى من اتفاق الاتحاد. وفيما يتعلق بإنشاء نظامين موحدين للجمارك والضرائب، على سبيل المثال، فقد كان هناك برنامج متفق عليه لإلغاء الحدود ونقاط التفتيش الجمركية الداخلية داخل الاتحاد بحلول ١ آذار/مارس ولكن ذلك لم يتحقق. وتثبت التصريحات العلنية الأخيرة التي أدلى بها مسؤولون يمثلون كلا من طرفي الاتحاد أن هناك درجة كبيرة من انعدام الثقة المتبادل بينهما لا تزال تعوق توطيده.

٨٧ - وتولى مكتبي عقد اجتماعات غير رسمية منتظمة للشريكين في الاتحاد على مستوى عال، ضمت رئيس الاتحاد ونائبه، ورئيس وزراء الاتحاد ونائبه، بالإضافة إلى رئيس وزراء حكومة البوسنة والهرسك ونائبه وممثلي الأحزاب. ويتمثل هدف هذه الاجتماعات في معالجة جميع القضايا التي تتسم بأهمية حيوية لتنفيذ الاتحاد، والتوصل إلى حلول قبل أن تصبح هذه القضايا خلافية وتشكل عقبات في طريق متابعة عملية التنفيذ. وعقد أول اجتماع من هذا النوع في ١٥ شباط/فبراير، برئاسة نائبي الرئيسي. وتولى هذا الاجتماع إعداد محتوى البيان المشترك المتعلق بالاتحاد الذي صدر في روما بعد ذلك بثلاثة أيام.

٨٨ - ولما يتم بعد تنفيذ الاتفاق الذي عقد في دايتون في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن عودة ٦٠٠ أسرة من اللاجئين البوسنيين والكروات البوسنيين إلى أربع مدن في الاتحاد تنفيذا كاملا. فحتى الآن لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق إلا في مدينة واحدة هي ترافنيك. وقد نجح مكتبي، في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تحقيق تقدم في يايتسه حيث بدأ بعض السكان في العودة. كما تم

تحقيق قدر من التقدم في ستولاتش. ولا يزال مكتبي يقوم بتذكير الحكومة في سراييفو والسلطات المحلية في بوغوينو بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ويعتبر الامتثال الكامل أمرا جوهريا لبناء الثقة بين البوسنيين والكروات الشريكين في الاتحاد.

٨٩ - بيد أن حالة الاتحاد بوجه عام والعلاقات بين العناصر الفاعلة الرئيسية فيه لا تزال هشة. وقد دللت على ذلك الأحداث التي جرت في موستار في مطلع شهر شباط/فبراير التي أدت تقريبا إلى إنهاء إدارة الاتحاد الأوروبي لهذه المدينة قبل الموعد المحدد. ولا يزال الاتحاد بحاجة إلى المشورة والدعم. ويعمل مكتبي مع الشريكين في الاتحاد، ومع "أصدقاء الاتحاد" بالإضافة إلى العناصر الأخرى الفاعلة على الصعيد الدولي بهدف تحقيق تقدم يكون جوهريا بدرجة أكبر.

٤ - التعاون مع القوة المكلفة بالتنفيذ

٩٠ - كانت العلاقات مع القوة المكلفة بالتنفيذ التي تقودها منظمة حلف شمالي الأطلسي واسعة النطاق وبناءة على جميع المستويات.

٩١ - وقد أجريت اتصالات منتظمة مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، السيد خافييه سولانا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير وكذلك في ١٣ آذار/مارس ألقيت خطابا أمام مجلس شمال الأطلسي. أما مكتبي في بروكسل ومستشاريّ العسكريون، بقيادة الجنرال دي لابريسل، فهم على اتصال مستمر مع سلطات حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك القيادة العليا للدول المتحالفة في أوروبا.

٩٢ - وفي البوسنة، تجري اتصالات مستمرة مع قائد القوة المكلفة بالتنفيذ، وكذلك مع قائد فيلق الحلفاء للرد السريع. ويضطلع ممثلو القوة المكلفة بالتنفيذ والفيلق بدور نشيط في عمل معظم اللجان والأفرقة العاملة التي قام مكتبي بإنشائها. ويوجد تمثيل لي في اللجنة العسكرية المشتركة. وسأسعى في المستقبل القريب إلى إنشاء لجان مدنية إقليمية مشتركة بالتعاون الوثيق مع الفرق المتعددة الجنسيات التابعة للقوة المكلفة بالتنفيذ، وبمساعدة هياكل الأمم المتحدة للشؤون المدنية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي.

٩٣ - وتقع على عاتقي وعاتق قائد القوة المكلفة بالتنفيذ، الأميرال ليتون سميث، مسؤوليات مختلفة بموجب اتفاق السلام، إلا أن لدينا إيمانا مشتركا بأن من الضروري إقامة تعاون وثيق فيما بيننا إذا كان يتعين بلوغ أهداف اتفاق السلام.

التطلع إلى الأمام

٩٤ - أبرزت المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاق السلام فوائد السلام بالإضافة إلى المشاكل التي نواجهها.

٩٥ - وقد كان التنفيذ العسكري بمثابة العامل الحاسم أثناء هذه المرحلة الأولى من التنفيذ التي استمرت ثلاثة أشهر. وكان نجاح هذه المرحلة شرطا أساسيا لجميع الأنشطة الأخرى، وألاحظ مع الارتياح أن القوة المكلفة بالتنفيذ قد تمكنت من الاضطلاع بمهامها على النحو المتوخى، مما أعطى الدعم اللازم للجهود الأبعد مدى والأكثر تعقيدا التي ترمي الى تحقيق المصالحة وإعادة الإدماج والتعمير.

٩٦ - كما تم أثناء هذه المرحلة الأولى إنشاء الهياكل اللازمة لدعم مختلف جهود التنفيذ المدني. وقد أنجز مكتبي فترة البدء الأولية، وإن كنا سنواصل تعزيز أنشطتنا أثناء المرحلة القادمة، وقامت بإرساء وجود لها أيضا المنظمات الدولية الأخرى ذات الأهمية، وخاصة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن مكتبي البنك الدولي واللجنة الأوروبية. وتم إنشاء جميع اللجان المنصوص عليها في اتفاق السلام.

٩٧ - وإذا كان فصل القوات قد تم بنجاح بمساعدة القوة المكلفة بالتنفيذ، فقد كانت التطورات السياسية التي أحاطت بنقل الأراضي المنصوص عليه في اتفاق السلام أكثر صعوبة. فقد كان هناك تدمير واسع النطاق في المناطق التي تم نقلها من الاتحاد إلى جمهورية سربسكا في غربي البوسنة، وكان لا مفر من أن تواجه مرحلة الانتقال في منطقة سراييفو صعوبات نجمت عنها أعداد كبيرة من اللاجئين. وبعد توقيع اتفاق السلام بثلاثة أشهر، علينا أن نستنتج مع الأسف أن قوى الانفصال العرقي لا تزال أقوى بكثير من قوى الاندماج العرقي.

٩٨ - وستشمل المرحلة القادمة من تنفيذ السلام الفترة الممتدة حتى مؤتمر روما الاستعراضي، الذي سيعقد يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه. ويجب إنجاز الأعمال التحضيرية اللازمة للانتخابات والاتفاق عليها، ويجب أن تكون هناك دلائل واضحة على وفاء المجتمع الدولي بالتزامه بالمساعدة على إعادة بناء البلد اقتصاديا، وعلينا أن نتأكد من بدء عملية عودة اللاجئين والمشردين. ويجب أن تبدأ مختلف اللجان التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق السلام جهودها الطويلة الأجل في مختلف المجالات.

٩٩ - وفي المرحلة الثالثة اللاحقة، يجب أن تكون الانتخابات محور جهودنا. ويشغلني حق جميع القوى السياسية في الوصول على قدم المساواة إلى وسائط الإعلام، وخاصة الإذاعة والتلفزيون. وبالرغم من أن هناك خطرا واضحا يتمثل في أن تؤدي الانتخابات إلى تعزيز قوى الانفصال العرقي بدلا من إضعافها، فإنها تتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بتمهيد الطريق لإقامة مؤسسات سياسية مشتركة في البلد.

١٠٠ - وستكون المرحلة الرابعة التي تلي الانتخابات أكثر مراحل تنفيذ السلام أهمية في هذه السنة. فبعد التصديق على نتائج الانتخابات، يجب الشروع في عملية إقامة المؤسسات المشتركة وفقا للترتيبات المفصلة والمعقدة التي ينص عليها الدستور. كما سيكون هذا هو الوقت الذي تنهي فيه القوة المكلفة

بالتنفيذ مهمتها ويتعين فيه حل مسألة مستقبل منطقة بركو، تلك المسألة الحرجة. وعندئذ يكون بإمكاننا أن نحكم ما إذا كانت البوسنة تتجه نحو التقسيم أو الاندماج، وما إذا كان السلام الذي سعينا إليه سيصمد.

١٠١ - والنجاحات التي تحققت في الأشهر الماضية جلية. فقد صمتت المدافع، والحياة تعود ببطء إلى طبيعتها. ويعود الجنود إلى منازلهم وأسرهم، وبإمكان السياسيين الشروع في التصدي لجميع مشاكل السلام بدلا من مشاكل الحرب. إلا أن القلق يساورني بشأن التطورات، وخاصة فيما يتعلق بنقطتين.

١٠٢ - وتتعلق الأولى بالأموال المتاحة والتي ستتاح من أجل مختلف جهود التنفيذ المدني. وقد أشرت إلى المشاكل التي أراها في مجال الإعمار الاقتصادي، إلا أنها تزداد اتساعا. وحيثما نظرنا فإننا نجد حالات عجز كبيرة في مجال التمويل. وينطبق هذا في جملة أمور على الأمم المتحدة وعلى الأعمال التحضيرية للانتخابات التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى طائفة من الأنشطة الهامة الأخرى.

١٠٣ - ومن الأهمية بمكان أن يعالج المجتمع الدولي مسألة التمويل في أقرب وقت ممكن. وستكون مختلف جهود التنفيذ المدني هذا العام أقل تكلفة بكثير من جهود التنفيذ العسكري وتعتبر أمرا رئيسيا لنجاح التنفيذ بوجه عام الذي يعتبر الجانب العسكري مجرد جزء منه. وعلى الحكومات التي تولت بسخاء تمويل جهود التنفيذ العسكري أن تكفل عدم ضياع هذا الاستثمار في نهاية السنة بعدم تمويل الجهود الاقتصادية والسياسية والإنسانية - الأقل تكلفة.

١٠٤ - أما شاغلي الثاني فهو يتعلق بإرادة الطرفين نفسيهما. ويقتضي استمرار السلام لا مجرد الامتثال الرسمي لأحكام اتفاق السلام فحسب، وإنما يقتضي التزاما حقيقيا بالمصالحة وببناء مستقبل مشترك. ودون بذل جهد نشيط لتحقيق المصالحة والتعاون، ستكون هناك حدود متميزة لما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله.

١٠٥ - وسوف تتركز الأنشطة التي يضطلع بها مكتبي أثناء المرحلة القادمة من تنفيذ السلام على تيسير الحوار السياسي وإقامة تعاون ملموس بين الاتحاد وجمهورية سربسكا، وتحسين التنسيق بين مختلف جهود التنفيذ الاقتصادية والسياسية والإنسانية، وتعبئة الموارد اللازمة، وكفالة الامتثال التام لجميع أحكام اتفاق السلام.

١٠٦ - ولا يمكن بناء سلام دائم دون وجود التزام حقيقي بالمصالحة، ولكن لا شيء يمكن أن يكون أصعب من ذلك بعد حرب بمثل مرارة وقسوة الحرب في البوسنة. وسيتسنى تحقيق المصالحة عندما يكون هناك تصور عام مفاده أن العدل سيقام لصالح الجميع، وعندما تتركز طاقات شعب البوسنة والهرسك وجهوده على تركة الماضي المرير بدرجة أقل مما تتركز على وعود المستقبل المشترك.

- - - - -